أثر الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المالية في البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)

The impact of Basel's Accords Commitment on the Solvency in the Algerian Banks during the period (2005-2017)

عماد غزازي[1]، سيدعلي صغيري[2]

[1] أستاذ محاضر أ، جامعة المدية، الجزائر، **rezazi.imad@univ-medea.dz**

[2] أستاذ محاضر ب، جامعة المدية، الجزائر ، الايميل. **seghiri.sidali@univ-medea.dz**

تاريخ الاستلام: 2020/1/15 تاريخ القبول: 2020/3/2 تاريخ النشر: 2020/7/1

ملخص:

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على ملاءة البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وهي: البنك الوطني الجزائري، القرض الشعبي الجزائري، بنك الخليج العربي، سوسيتي جينرال خلال الفترة (2005-2017)، حسب مقررات بازل 1، 2 و3. بالاعتماد على نماذج بنال (Panel).

واعتمدنا في الدراسة التطبيقية على ستة (06) مؤشرات لقياس ملاءة البنوك الجزائرية محل الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية لم تؤثر على ملاءة البنوك، في حين وجود تأثير إيجابي لمؤشر السيولة النقدية وتأثير سلبي لكل من مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض والنفقات الإدارية.

كلمات مفتاحية: مقررات بازل؛ ملاءة مالية؛ بنوك جزائرية.

تصنيف JEL : G24، G24، G21.

Abstract:

The study aims at setting the factors that influence the Solvency of the following Algerian banks: CPA, BNA ABG and SG during the period (2005-2015) according to Basel Accords I, II and III using the Panel Models.

المؤلف المرسل: عماد غزازي، الإيميل: rezaziimad@gmail.com

The study was based on 6 indicators to measure the Solvency of Algerian banks. The study concluded that return on assets (ROA) and return on equity (ROE) have no impact on the bank's solvency, whereas liquidity ratio has a positive impact. On the other hand both non performing loans to the total loans have negative impact.

Keywords: Basel Accords; Solvency; Algerian Banks.

Jel Classification Codes: G24, G24, G21.

1. مقدمة:

يرتكز الإصلاح المصرفي على الاهتمام بمجموعة من الخطوات الاسترشادية المستندة إلى التوصيات والسياسات والمعايير التي جاءت بها اتفاقية بازل ولاسيما بازل3، حيث تلزم هذه القواعد البنوك بتحصين نفسها ضد الاضطرابات المالية التي يمكن أن تتعرض لها، والمخاطر المختلفة التي تجعلها غير قادرة على تحمل الأزمات المصرفية، ومن ثم الإضرار باستقرارها المالي. وتطرح اتفاقية بازل 3 معايير ملاءة جديدة لرأس المال لتقوية قدرة الجهاز المصرفي في التعامل مع الضغوط المالية والاقتصادية، وتحسين إدارة المخاطر وزيادة الشفافية لتعزيز الاستقرار المالي والنمو على المدى الطويل.

1.1 إشكالية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل التالي: إلى أي مدى يؤثر الالتزام بمقررات بازل على ملاءة البنوك التجارية الجزائرية خلال الفترة (2005-2017)؟

2.1 فرضيات الدراسة:

بناء على إشكالية الدراسة يمكن صياغة الفرضية التالية: الالتزام بمقررات بازل يؤثر ايجابا على ملاءة البنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الخليج العربي (ABG) وسوسيتي جينيرال (SG).

3.1 منهجية الدراسة:

سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي من أجل توضيح أثر مقررات بازل على الماءة المالية لعينة من البنوك التجارية الجزائرية للمدة (2005-2017)، وذلك بالاعتماد على نماذج بنال (Panel).

4.1 الدراسات السابقة:

يمكن تناول أهم الدراسات السابقة المتعلقة بمقررات بازل وعلاقتها بالماءة المالية على النحو التالي:

أشارت دراسة (Sutorova, Teply,2014) بعنوان:"رأس المال وقيمة بنوك الاتحاد الأوروبي في إطار بازل3""Level of Capital and Value of EU Banks under Basel3" إلى تاثير متطلبات رأس المال لمقررات بازل3 على القيمة السوقية للبنوك الأوروبية. وتم التوصل إلى تأثير مقررات بازل3 على قيمة أسهم البنوك من المحتمل ان يكون سلبيا من خلال انخفاض القيمة السوقية للبنوك.

استهدفت دراسة (Ndedi, Ketuma, 2015) بعنوان:"استطلاع تأثير مقررات بازل3 على أداء البنوك التجارية""Exploration of the Impact of Basel 3 on the Performance of Commercial Banks" تأثير مقررات بازل (نسب رأس المال، نسبة الرافعة المالية ومتطلبات السيولة) على أداء البنوك التجارية. وتوصلت الدراسة إلى أن مقررات بازل 3 لها أثر كبير على أداء البنوك التجارية فقد تلجا البنوك لرفع أسعار الفائدة على القروض والحد من الإقراض لتلبية تكلفة الزيادة في رأس المال مما يكون له بالغ الأثر على الميزانية وقائمة الدخل.

اختبرت دراسة (Gabriel, Gary, 2016) بعنوان:"تأثير متطلبات رأس المال لبازل3 على أداء البنوك الأوروبية"" The Impact of the basel 3 capital requirements on the performance of european banks" المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال تحت مستوى معين من المخاطر النظامية. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين مستوى رأس المال والعائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين. ويمكن تفسير هذه العلاقة في ضوء حقيقة أن البنوك ذات رأس المال الجيد تعتبر أقل مخاطرة ويمكن أن تحصل على الأموال في ظروف أفضل. كما أن البنوك ذات رأس مال أعلى تسلك سلوكا أكثر كفاءة وتقوم بجهود رقابية أقوى وتتخذ قرارات إقراض أفضل.

5.1 هيكل الدراسة:

للإجابة على إشكالية وفرضية الدراسة يتم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية:

-الإطار النظري للدراسة: ويتضمن الملاءة المالية وفق مقررات لجنة بازل وتطبيقها في البنوك التجارية الجزائرية؛

-الإطار التطبيقي يتضمن دراسة قياسية لأثر إلتزام البنوك التجارية الجزائرية بمقررات بازل على ملاءتها المالي.

2. الإطار النظري للدراسة

ترتبط الاموال الخاصة لدى البنوك التجارية بملاءتها المالية، حيث تتحقق هذه الاخيرة بانخفاض إعسار البنك أو احتمالية تحقيق خسائر غير متوقعة لا يمكن للأموال الخاصة من تحملها.

1.2 الملاءة المالية وفق مقررات لجنة بازل

أولت لجنة بازل اهتماما بالغا بكفاية رأس المال في البنوك التجارية أو ما يعرف بالملاءة المالية، وتعرف هذه الاخيرة على أنها:" الاحتفاظ بقدر كاف من رأس المال في البنك التجاري لتحقيق الثقة بينه وبين عملائه، ويجب أن يكون هذا القدر أقل كمية ممكنة من رأس المال حتى يمكن استثمار الجزء

المتبقي في عمليات تحقق أرباحا للبنك. كما تهدف ملاءة رأس المال إلى تحقيق التوازن بين المخاطر التي يتوقعها البنك وحجم رأس ماله، أي رأس المال الذي يستطيع أن يقابل المخاطر ويؤدي إلى ربحية البنك ونموه. (بن منصور و بن معتوق، 2018، ص17)

1.1.2 بازل1:

نشأت لجنة بازل للرقابة المصرفية في سنة 1974 م بقرار من محافظي البنوك المركزية لمجموعة الدول الصناعية العشر، بعد إفلاس الكثير من البنوك، وذلك من أجل اقتراح إجراءات لمتابعة البنوك من أجل تجنيبها أزمات مصرفية.

تتعلق معايير بازل الأصلية بمدى كفاية رأس المال، حيث تم تقسيم رأس مال البنوك وفق متطلبات بازل1 إلى مستويين أساسيين هما: (شيناسي، 2005، ص2)

-المستوى الأول (رأس المال الأساسي): ويتضمن الأسهم العادية والفائض، الأرباح غير الموزعة والأسهم الممتازة؛

-المستوى الثاني (رأس المال التكميلي): ويشمل بدل الاحتياطي لخسائر القروض والإيجار، الديون الثانوية والديون القابلة للتحويل الإلزامي، الأسهم الممتازة التراكمية والأسهم الممتازة الدائمة مع الأرباح غير المدفوعة.

والجدول التالي يوضح المستويين السابقين.

الجدول 1: رأس المال حسب مقررات بازل1

المستوى الأول	رأس المال المدفوع
	الاحتياطات المكشوف عنها (أرباح محتجزة ، احتياطات قانونية)
المستوى الثاني	احتياطات غير مكشوف عنها
	احتياطات إعادة تقييم الأصول
	الصكوك المختلطة (يجب أن تكون غير مضمونة أو مدفوعة

	بالكامل)
	الديون الثانوية

المصدر:

Balthazar; Laurent,(2006)," From Basel1 to Basel3: the Integration of state of the Art Risk Modeling in Banking Regulation " First Published, by Palgrave Macmillan , p.18

2.1.2 بازل2:

في سبيل تحقيق الاستقرار المالي وتحسين ممارسات إدارة المخاطر تم الانتقال من بازل1 إلى بازل2 من خلال ثلاثة ركائز أساسية هي:

-الدعامة الأولى (المتطلبات الدنيا من رأس المال): أو ما يعرف بنسبة الملاءة، حيث يتم اعتماد الحد الأدنى من متطلبات رأس المال لكل بنك بنفس القدر من التعرض لمخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية؛

-الدعامة الثانية (عمليا المراجعة الإشرافية): وذلك من خلال إجراءات تقييم المخاطر لكل بنك لغرض قياس كفاية رأس المال وضمان أن يكون معقولا؛

-الدعامة الثالثة (حجم انضباط الأسواق): حيث يتم الكشف العام للوضع المالي الحقيقي لكل بنك حيث يكون ضمن حالة انضباط السوق.

3.1.2 بازل3:

تكبد القطاع المصرفي في جميع أنحاء العالم خسائر مفرطة وتآكل تدريجي لمستوى قاعدة رأس المال من جراء الأزمة المالية سنة 2007، الأمر الذي دفع بلجنة بازل إلى إدخال بعض الإصلاحات التي من شانها رفع قدرة البنوك خلال فترة الأزمات من خلال تعديل معيار كفاية رأس المال ومعايير جديدة للسيولة العالمية.

وتتضمن القواعد الجديدة المقترحة في نوفمبر 2010 ما يلي: (Vousinas & Georgios, 2015, p. 393)

-زيادة نسبة رأس المال ضمن الفئة الأولى من 4 إلى 6%؛

-استحداث عتبة جديدة لاحتياطي رأس المال، ويجب أن يكون أكثر من 2.5 % على أن يتكون من الأسهم العادية (احتياطي مخفف الصدمات).

والجدول التالي يوضح متطلبات الحد الأدنى لرأس مال البنك في ظل تعديلات بازل3.

الجدول 2: متطلبات الحد الأدنى لرأس المال وفق مقررات بازل3

	حقـــــــوق	رأس المـــال ضـــمن	إجمـــــالي رأس

	الملكية	الفئة الأولى	المال
الحد الأدنى	% 4.5	% 6	% 8
احتياطي مخفف الصدمات	% 2.5		
الحد الأدنى لمخفف الصدمات	% 7	% 8.5	% 10.5

المصدر:

Vousinas ; georgios. L ,2015" Supervision of financial institutions" journal of financial Regulation and compliance , vol 23 Iss 4, p;395.

من خلال الجدول (2) يتبين قيام لجنة بازل 3 برفع الحد الأدنى لكفاية رأس المال بالبنوك من 8% إلى 10.5%.

أما بالنسبة للمعايير الجديدة للسيولة، فقد أكدت بازل3 على ضرورة وجود معايير عالمية للسيولة، وذلك للتغلب على الصدمات الشديدة في المدى القصير والطويل. وفي هذا الإطار تم وضع معايير لضمان السيولة وهي:(Vousinas & Georgios, 2015, p. 396)

-نسبة تغطية السيولة على المدى القصير: وتحسب بنسبة الأصل ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى إجمالي التدفقات النقدية لديه خلال 30 يوم، ويجب أن لا تكون هذه النسبة أقل من 100%. وتحسب كما يلي:

-نسبة السيولة قصيرة الأجل LCR = (الأصول ذات السيولة المرتفعة/ إجمالي التدفقات النقدية خلال 30يوم) ≤ 100%.

تهدف هذه النسبة إلى الرقابة على سيولة البنوك للتأكد من احتفاظها بمستوى كاف من السيولة غير المرهونة لتفادي اضطرابات السيولة على المدى القصير، إذ تلتزم البنوك بالاحتفاظ بجزء من الأصول السائلة كالنقد أو شبه السائلة كسندات الخزينة على أن تكون مساوية أو أكبر من صافي التدفقات النقدية لنفس المدة.

- نسبة صافي التمويل المستقر: وتستخدم لقياس السيولة في المدى المتوسط والطويل. وتحسب كما يلي:

-نسبة السيولة طويلة الأجل NSFR = (المواد المستقرة المتاحة لسنة/ الحاجة للتمويل المستقر) ≤ 100%.

وتهدف هذه النسبة إلى توفير موارد سيولة مستقرة للبنك، حيث تشجع على استخدام التمويل طويل الأجل من قبل البنوك.

2.2 التزام البنوك التجارية الجزائرية بتطبيق الملاءة المالية لمقررات لجنة بازل

سعى بنك الجزائر إلى مواكبة المعايير التي جاءت بها لجنة بازل في اتفاقياتها الثلاثة بازل1،2 و3.

1.2.2 تطبيق بازل1

لقد تأخر بنك الجزائر في مسايرة معدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل1 إلى حلول آخر أجل لتطبيقها إلى سنة 1991، والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول 3: تطبيق بنك الجزائر لمعدل كفاية رأس المال لاتفاقية بازل1

كيفية حساب النسبة	النسبة المقررة	الإعلان عن المعدل	سنة التطبيق
موافقة للاتفاقية	% 8	1991	نهاية 1999

المصدر:

Banque D'algerie, Instruction N 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative A La Fixation Des Regles Prodentielle De Gestion Des Banques et etablissements Financiers, Article3.

ومن الملاحظ أن بنك الجزائر قد منح البنوك التجارية مدة زمنية للتكيف مع متطلبات بازل1 وصلت إلى ثمانية سنوات (نهاية 1999)، وقد تم صياغة نسبة الملاءة بشكل مماثل لاتفاقية بازل1 مع اشتراط الحد الأدنى المقدر ب 8% كما حددته الاتفاقية.

وقد قام بنك الجزائر في هذا الإطار بما يلي:

-تحديد الحد الأدنى لرأس مال البنوك والمؤسسات المالية العاملة بالجزائر؛

-إصدار قواعد الحيطة والحذر في تسيير البنوك والمؤسسات المالية، والذي يلزم البنوك بتحديد الحد الأدنى لنسبة الأموال الخاصة للبنك إلى مجموع أخطاره، والتي تمثل نسبة 8%.

لقد فرضت التعليمة 74-94 المؤرخة في نوفمبر 1994 الصادرة عن بنك الجزائر على البنوك الالتزام بنسب كفاية رأس المال بشكل تدريجي، يوضحها الجدول الآتي:

الجدول 4 : مراحل تطبيق كفاية رأس المال في البنوك الجزائرية وفقا لاتفاقية بازل 1

نسبة كفاية رأس المال	آخر أجل للتطبيق
4%	نهاية شهر جوان 1995
5%	نهاية شهر ديسمبر1996
6%	نهاية شهر ديسمبر1997

7%	نهاية شهر ديسمبر1998
8%	نهاية شهر ديسمبر1999

المصدر: بنك الجزائر: التعليمة 74-94 المؤرخة في 1994/11/29 المتعلقة بتحديد قواعد الحيطة والحذر لتسيير البنوك والمؤسسات المالية.

2.2.2 تطبيق بازل2

لقد نتج عن تأخر بنك الجزائر في تطبيق اتفاقية بازل 1 إلى سنة 1999 تأخرا مماثلا في التكيف مع اتفاقية بازل2، وتطبيقها إلى سنة 2014. وتمهيدا لتطبيق الدعامة الأولى لاتفاقية بازل2، قام مجلس النقد والقرض وبنك الجزائر بمباشرة مجموعة إصلاحات لتكييف الجهاز المصرفي مع المعايير المصرفية الدولية، وفي هذا الإطار قام بنك الجزائر برفع رأس مال البنوك إلى عشرة مليار دينار جزائري (1.000.000.000 دينار جزائري) سنة 2008.

والجدول التالي يوضح تطبيق بنك الجزائر للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2.

جدول 5 : تطبيق بنك الجزائر للدعامة الأولى لاتفاقية بازل2

المؤشر	التطبيق
نسبة الملاءة	قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014.
الأموال الخاصة	قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014.
المخاطر	-المخاطر الائتمانية: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة للطريقة المعيارية، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي التقييم الداخلي الأساسي والتقييم الداخلي المتقدم؛ -المخاطر التشغيلية: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة لطريقة المؤشر الأساسي، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي المنهج المعياري ومنهج القياس المتقدم؛

-مخاطر السوق: قانون نهائي حيز التطبيق ابتداء من سنة 2014 بالنسبة للطريقة المعيارية، ومشروع قانون غير منشور بالنسبة لطريقتي النماذج الداخلية.	

المصدر:

Financial Stability Institute,(2015), FSI Survey: Basel 2, 2.5 and 3 Implementation, Bank for International Settlements, Switzerland, July, p2-25.

ابتداء من أكتوبر سنة 2014 ادخل بنك الجزائر اتفاقية بازل2 حيز التطبيق من خلال النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتضمن نسبة الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية، حيث حدد الحد الأدنى لرأس المال للبنوك بنسبة 9.5 % بين الأموال الخاصة الرقابية والمخاطر الائتمانية، التشغيلية والسوقية.

وبالنسبة للدعامة الثانية المتعلقة بعمليات المراجعة الرقابية فقد تم تطبيقها في نهاية سنة 2014، حيث تم إلزام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بحيازة أموال خاصة متلائمة مع كل أنواع المخاطر التي تتعرض لها، كما يجب على البنوك أن تضع نظام تقييم داخلي لملائمة أموالها الخاصة، وذلك لتغطية المخاطر الممكن التعرض لها.

أما بالنسبة للدعامة الثالثة والأخيرة المتعلقة بانضباط السوق، فقد تم تطبيقها سنة 2014 من خلال ما يلي:

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية بنشر المعلومات الكمية والنوعية المتعلقة بهيكل أموالها الخاصة وممارساتها في مجال تسيير المخاطر، ومستوى تعرضها للمخاطر وملائمة أموالها الخاصة للمخاطر المتعرض إليها؛

-نشر المعلومات الأساسية المتعلقة بأنشطة البنوك، تسييرها، نتائجها ووضعيتها المالية؛

-إلزام البنوك والمؤسسات المالية الجزائرية بالإفصاح عن قوائمها المالية حسب النظام المحاسبي المالي المتوافق مع المعايير الدولية.

3.2.2 تطبيق بازل 3:

لم يكيف بنك الجزائر الإضافات التي جاءت بها اتفاقية بازل3، وخاصة ما تعلق بكفاية رأس المال، مكونات الأموال الخاصة، مراجعة كل من مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، الاحتياطي لمواجهة التقلبات الدورية ونسبة الرافعة المالية، واقتصر في تطبيقه على الاحتياطي الإضافي من خلال إلزام البنوك بتشكيل هامش الأمان المكون من الأموال الخاصة القاعدية وبنسبة 2.5 %. (أوصغير، 2018، ص251)

ولمسايرة الدعامة الأولى لاتفاقية بازل3 عمل بنك الجزائر على إلزام البنوك برفع معدل الملاءة من 8 % إلى 9.5 % ابتداء من سنة 2014، على أن تغطي الأموال الخاصة القاعدية كل من مخاطر القرض والعمليات والسوق بنسبة 7 % على الأقل، كما يمكن للجنة المصرفية أن تفرض معدلات أعلى في حالة وجود بنوك ذات أهمية نظامية.

3. الدراسة القياسية لأثر التزام البنوك التجارية الجزائرية بمعايير بازل على ملائتها المالية.

بغية معرفة اثر تطبيق مقررات بازل على ملاءة البنوك التجارية في الجزائر نستعين بدراسة قياسية للفترة (2005-2017) لعينة من البنوك التجارية الجزائرية.

1.3 عينة وفترة الدراسة: بغية معرفة محددات الملاءة المالية في البنوك الجزائرية، قمنا بحساب المتغير التابع والمتغيرات المستقلة بالاعتماد على مجموعة البنوك الجزائرية، حيث تكونت العينة من أربعة بنوك، منها بنكين عموميين وبنكين خاصين أجنبيين، وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الخليج العربي (ABG)، سوسيتي جينيرال (SG). وتم الاعتماد في هذه الدراسة على قاعدة بيانات (Panel Data)، حيث تحتوي على سلاسل زمنية مقطعية خلال الفترة (2005-2017) لكل بنك بناء على التقارير السنوية لكل بنك لسنوات الدراسة.

2.3 متغيرات الدراسة:

1.2.3 المتغير التابع: يمثل الملاءة المالية للبنك (مؤشر لمدى كفاية رأس المال بالبنوك)، والتي حددتها اتفاقية بازل 1 و2 و3، والتي تعني مدى قدرة رأس المال على تأمين الأصول التي يمكن أن تتعرض إلى خسائر.

2.2.3 المتغيرات المستقلة: اعتمدت الدراسة على ستة مؤشرات حسب لجنة بازل، وهي كما يلي:

-مؤشر الأمان: يمثل استقرار البنك وتم حسابه كما يلي: مؤشر الأمان = قيمة تصفية الأصول/إجمالي الخصوم؛

-نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (Ratio Default): وتمثل الديون المشكوك في تحصيلها إلى إجمالي ما منحه البنك من قروض؛

-العائد على الأصول (ROA): تحسب بقسمة العائد على الأصول التي يمتلكها البنك ومدى قدرتها وكفاءتها على توليد الأرباح خلال فترة زمنية معينة، أي يوضح مدى نجاح البنك في استثمار أصوله التي يملكها وكفايتها في توجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، ويدل ارتفاع هذه النسبة على كفاءة إدارة البنك في استثمار أمواله علما أن بعض أصول البنك لا تدر عائدا مباشرا؛

-العائد على حقوق الملكية (ROE): وتعكس هذه النسبة العائد الذي يحصل عليه المساهمون من استثمار أموالهم في البنك، والتي تتمثل بقسمة صافي الربح على مجموع حقوق المساهمين (رأس المال+الاحتياطات).

-نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل (Hors intérêt): وتمثل مصروفات البنك الإدارية إلى إجمالي إيراداته، وتقيس كفاءة تشغيل موارد البنك.

-نسبة الأصول السائلة (Liquidité): وتعبر عن السيولة الحاضرة في البنك لتلبية طلبات مودعيه أو لدواعي التوظيف إلى إجمالي أصوله، وتشجع هذه النسبة على استقرار البنك.

الجدول 6 : التعريف بالمتغيرات المستقلة المستعملة في نموذج الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير
Y	رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (نسبة الملاءة)
X_1	مؤشر الأمان
X_2	نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض
X_3	العائد على الأصول
X_4	العائد على حقوق الملكية
X_5	نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل
X_6	نسبة الأصول السائلة

المصدر: من إعداد الباحث بناء على متغيرات النموذج محل الدراسة.

3.3 نتائج تقدير نماذج بانل (Panel):

يبين الملحق (01)، نتائج تقدير نموذج البانل الساكن وفق طريقة الانحدار التجميعي (Pooled)، طريقة الآثار الثابتة (Fixed)، طريقة المربعات الصغرى باستخدام المتغيرات الصماء (LSDV) التي تكون نتائج تقدير معلماتها، هي نفسها نتائج تقدير طريقة الآثار الثابتة مع إدراجها المقاطع حسب كل بنك، وطريقة الآثار العشوائية (Random)، وعلى ضوء النتائج المتوصل إليها تم استبعاد نموذج الآثار العشوائية لأننا لاحظنا أن قيمة (sigma_u=0)، وبالتالي يبقي علينا المفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج الآثار الثابتة.

الجدول 7 : اختبار المفاضلة لاختيار نموذج البانل الساكن الملائم.

الاختبار	المفاضلة بين	القيمـــــــــة	الاحتمال	القرار

		المحسوبة		
fixed	0.0216	3.58	Pooled/fixed	Fisher

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (7)، نجد أن إحصائية (F) معنوية عند (5%)، وبالتالي رفض فرضية العدم التي تحكم بتجانس قواطع البنوك، وبالتالي الطريقة الأفضل لتقدير نموذج البانل الساكن هي طريقة الآثار الثابتة.

1.3.3 الاختبارات التشخيصية.

لقد تم إجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية والقياسية للتأكد من صحة وملائمة النموذج المستخدم والنتائج مبينة في الجدول كالآتي:

جدول 8 : الاختبارات التشخيصية لنموذج الآثار الثابتة

الاختبار	اسم الاختبار	القيمة	الاحتمال
الارتباط الذاتي	Wooldridge test	10.215	0.0495
عدم تجانس التباين	Modified Wald test for groupwise	833.93	0.0000
الارتباط الذاتي بين المقاطع	Breusch-Pagan LM test	7.696	0.2613
	Pesaran CD test	0.056	0.9554

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على برمجية Stata 15

من خلال الجدول (8) نلاحظ حسب اختبار (Wooldridge test) وجود مشكلة الارتباط الذاتي عند مستوى معنوية (5%)، كما يشير اختبار(Modified Wald test for groupwise) إلى قبول الفرض البديل، وبالتالي وجود مشكلة عدم تجانس التباين. كذلك يشير اختبار (Breusch-Pagan LM test)، و(Pesaran CD test) إلى قبول فرضية العدم التي تنص على غياب مشكلة الارتباط الذاتي بين المقاطع.

ومن أجل التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين، قمنا باستخدام طريقة (Cluster) التي تعمل على تصحيح الأخطاء المعيارية، وبالتالي التخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين في نموذج التأثيرات الثابتة ونتائج التقدير حسب طريقة (Cluster)، موضحة في الملحق (02).

4.3 تحليل وتفسير النتائج

على ضوء نتائج الملحق (02)، يظهر لنا ما يلي:

-(X1) مؤشر الأمان لم يكن معنوي وذو تأثير على الملاءة المالية.

- تبين (X2) أي (نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض) وجود تأثير سلبي ومعنوي عند (10%)، أي بزيادة نسبة القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض (1%)، يؤدي إلى انخفاض في الملاءة المالية ب (0.0715%)، وهو ما يتماشى مع النظرية الاقتصادية، حيث أن ارتفاعه بوحدة واحدة يؤدي إلى انخفاض الملاءة المالية بـ (0.000715)، فالديون غير المسددة تعتبر خسائر للبنك وبالتالي تراجع في رأسمال البنك؛

- (X3 وX4) أي (العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية) لم يظهرا معنوية على الملاءة المالية ، ويفسر ذلك بعدم الاستعمال الأمثل لأصول البنك مما يؤدي إلى انخفاض ربحيتها، ومن ثم عدم تكوين احتياطات لمواجهة الخسائر المتوقعة وغير المتوقعة في المستقبل،

كما تفسر أيضا بأن تكلفة الأموال الخاصة أكبر من تكلفة الاستدانة لما يتحمله المساهمين من مخاطر عكس الدائنين، وعليه فإنهم يتحصلون مقابل ذلك على عوائد مرتفعة، وعليه فإن ارتفاع الأرباح الموزعة يؤدي إلى انخفاض الأرباح المحتجزة التي تضم رأسمال البنك الذي يدعم الاستقرار؛

-أظهرت (X5) أي (نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل) تأثير سلبي ومعنوي عند مستوى (5%)، أي زيادة نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل ب (1%) يؤدي إلى انخفاض في الملاءة المالية بـ (0.0438%)، وبالتالي فإن حجم النفقات الإدارية التي تتم داخل البنك مؤثرة سلبا على إجمالي الدخل وعلى كفاية رأس مال البنك؛

-(X6) وهي (نسبة الأصول السائلة)، فكان أثرها إيجابي ومعنوي عند مستوى (5%)، أي زيادة نسبة الأصول السائلة بـ (1%)، يؤدي إلى ارتفاع في الملاءة المالية بـ (0.1401%)، حيث تعتبر السيولة عاملا مهم لاستقرار وأمان البنوك، إذ تشير إلى قدرة البنك على تحمل الصدمات في ميزانيتها، فيعتبر تصفية الأصول أو بيعها مكلف للبنك وعليه زيادة نسبة الأصول السائلة في ميزانية البنك يشجع الاستقرار والأمان، وقد تزايد هذا الدور في ظل اتفاقية بازل3.

4. خاتمة:

هدفت الدراسة لمعرفة تأثير الالتزام بمقررات لجنة بازل على الملاءة المالية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة وهي: البنك الوطني الجزائري (BNA)، القرض الشعبي الجزائري (CPA)، بنك الخليج العربي (ABG) وبنك سوسيتي جينيرال (SG) خلال الفترة (2005-2017).

ويمكن تلخيص نتائج الدراسة كما يلي:

- النموذج الملائم باستخدام نماذج بانل (Panel) هو طريقة الآثار الثابتة (Fixed)؛

-أظهرت الدراسة تأثير بعض المؤشرات على الملاءة المالية للبنوك وهي مؤشر القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، نفقات غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، نسبة الأصول السائلة، ولم يظهر تأثير كل من مؤشر رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر (نسبة الملاءة) العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية؛

-تؤثر القروض المتعثرة والنفقات الإدارية سلبا على الملاءة المالية للبنوك التجارية الجزائرية، في حين تؤثر الأصول السائلة إيجابا على الملاءة المالية للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

وبناء على نتائج الدراسة يمكن تقديم المقترحات التالية:

-ضرورة زيادة اهتمام بنك الجزائر بالاستقرار المالي والمصرفي، وإيجاد الآليات الملائمة لتطبيق ذلك على الجهاز المصرفي الجزائري؛

-ينبغي على البنوك التجارية التكيف مع مقررات لجنة بازل الحديثة خاصة الثالثة منها، وإدارة المخاطر بالاعتماد على الطرق الحديثة؛

-ضرورة رفع البنوك لرأس مالها مواكبة للمعايير الدولية، وجعله مناسبا لمستويات المخاطر التي تواجهها

5. قائمة المراجع:

الويزة أوصغير. (2018). دراسات في اتجاهات البنك المركزي في تطبيق مقررات لجنة بازل وآثارها على البنوك التجارية، دراسة مقارنة بين الجزائر، تونس ومصر. كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، الجزائر.

غازي شيناسي. (2005). *الحفاظ على الاستقرار المالي، قضايا اقتصادية*. صندوق النقد الدولي.

موسى بن منصور، و صابر بن معتوق. (2018). الاندماج المصرفي كآلية لرفع الملاءة المالية في البنوك التجارية العربية وفق مقررات لجنة بازل -دراسة تجارب دول عربية مختارة-. *مجلة الأبحاث الاقتصادية* (19)، 10-30.

-عمي السعيد ، حمزة. (2016). دور التنظيم الاحترازي في تحقيق الاستقرار المصرفي ودعم التنافسية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة: 2003-2013. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر.

-بنك الجزائر. النظام رقم 14-01 المؤرخ في 16 فيفري 2014 والمتعلق بنسب الملاءة المطبقة على البنوك والمؤسسات المالية.

Balthazar; Laurent,(2006)," From Basel1 to Basel3: the Integration of state of the Art Risk Modeling in Banking Regulation " First Published, by Palgrave Macmillan , p.18

-Vousinas, Georgios. L,(2015), Supervision of financial institutions, Journal of Financial Regulation and Compliance.

-Rose , Peter. Hudgins, Sylvia C ,(2010), Bank Management and Financial Services, Eighth Edition, by McGraw Hill.

-Financial Stability Institute,(2015), FSI Survey: Basel 2, 2.5 and 3 Implementation, Bank for International Settlements, Switzerland, July, p2-25.

-Banque D'algerie, Instruction N 74-94 Du 29 Novembre 1994 Relative A La Fixation Des Regles Prodentielle De Gestion Des Banques et etablissements Financiers, Article3.

6. ملاحق:

الملحق 1 : نتائج تقدير أثر مقررات لجنة بازل على الاستقرار المالي في البنوك التجارية وفق نماذج بانل الساكن

Variable	Pooled	Fixed	LSDV	Random	
X1	.12940514*	.13084396**	.13084396**	.12940514	**
X2	-.06029427	-.07156609	-.07156609	-.06029427	*
X3	1.9557012***	1.9224637***	1.9224637***	1.9557012	***
X4	-.35885974**	-.46297801***	-.46297801***	-.35885974	**
X5	-.03463776	-.04383017	-.04383017	-.03463776	
X6	.18476601*	.14005468	.14005468	.18476601	*
Ibanque_BNA			-.04625998		
Ibanque_CPA			-.02114879		
Ibanque_SG			-.04941927		**
_cons	.10788921*	.14274869**	.1719557***	.10788921	**
N	52	52	52	52	
r2	.57849146	.506344	.66427974		
r2_a	.52229032	.40056057	.59233969		
F	10.293234	7.1799147	9.2337953		
sigma_u		.0232187		0	
sigma_e		.04001513		.04001513	

legend: * p<0.05; ** p<0.01; *** p<0.001

الملحق 2 : نتائج تقدير طريقة (Cluster) للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي ومشكلة عدم تجانس التباين

```
xtreg $ylist $xlist, fe cluster(banque)
Fixed-effects (within) regression               Number of obs     =         52
Group variable: banque                          Number of groups  =          4
R-sq:                                           Obs per group:
     within  = 0.5063                                         min =         13
     between = 0.6764                                         avg =       13.0
     overall = 0.5598                                         max =         13
                                                F(3,3)            =          .
corr(u_i, Xb)  = 0.0685                         Prob > F          =          .
                                  (Std. Err. adjusted for 4 clusters in banque)
------------------------------------------------------------------------------
             |               Robust
           y |      Coef.   Std. Err.      t    P>|t|     [95% Conf. Interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
          X1 |    .130844   .1216502     1.08   0.361    -.2563013    .5179892
          X2 |  -.0715661     .02265    -3.16   0.051    -.1436484    .0005162
          X3 |   1.922464   .9858728     1.95   0.146    -1.215023    5.059951
          X4 |   -.462978   .2138884    -2.16   0.119    -1.143666    .2177104
          X5 |  -.0438302   .0123277    -3.56   0.038    -.0830623    -.004598
          X6 |   .1400547   .0427053     3.28   0.046     .0041475    .2759619
       _cons |   .1427487   .0325099     4.39   0.022     .0392877    .2462097
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |   .0232187
     sigma_e |  .04001513
         rho |  .25188213   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```